الجمهـــورية التـــونسية
مجلس نواب الشعب
الدورة الرابعة

محضر اجتماع
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
عدد 14

*** تاريخ الاجتماع:** الجمعة 24 افريل 2026

*** جدول الأعمال:**

1. مواصلة النظر في إطار إبداء الرأي حول مشاريع القوانين التالية:

- ✓ مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة" **(عدد 01/ 2026)**،
- ✓ مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد" **(عدد 02/ 2026)**،
- ✓ مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر" **(عدد 03/ 2026)**،
- ✓ مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود "**(عدد 04 / 2026)**،
- ✓ مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب"**(عدد 05/ 2026)**.

2. الاستماع إلى ممثلين عن مجلس الغرف المشتركة حول مقترح القانون المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار **(عدد 2024/26)**.

*** الحضور:**

- الحاضرون: 04
- المعتذرون: 02
- الغـــائبون: 04
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 07

*** افتتاح الجلسة**: الساعة 09 و45 دق *** رفع الجلسة**: الساعة 13 و05 دق

I. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم الجمعة 24 أفريل 2026 خُصصت لمواصلة النظر في إطار إبداء الرأي في مشاريع القوانين عدد01 و02 و03 و04 و05 لسنة 2026 ثم الاستماع إلى ممثلين عن مجلس الغرف المشتركة حول مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بقانون الاستثمار.

والتأمت الجلسة برئاسة السيد صابر الجلاصي رئيس اللجنة وبحضور السيد صالح السالمي المقرر والسيدين طارق الربعي وثامر المزهود عضوي اللجنة، بالإضافة إلى عدد من النواب من غير أعضائها .

وفي بداية الجلسة، واصلت اللجنة النظر في إطار إبداء الرأي في مشاريع القوانين عدد 01 و02 و03 و04 و05 لسنة 2026 وذلك بناء على ما تم التطرق إليه في جلسة استماع سابقة إلى وزير البيئة والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز. وإثر التداول والنقاش، تم المرور إلى التصويت، حيث تمت الموافقة على كل مشاريع القوانين المعروضة بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين. كما تمت إثر ذلك المصادقة على تقرير اللجنة في إطار إبداء رأيها بإجماع أعضائها الحاضرين.

هذا ورفعت اللجنة ضمن تقريرها الذي أحالته إلى لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جملة من التوصيات، حيث أكدت على ضرورة تشريك الوظيفة التشريعية في إعداد مشاريع الاتفاقيات قبل إبرامها وعلى احترام السيادة الوطنية، بالإضافة إلى العمل على مراجعة الإطار التشريعي وتطويره بما يتماشى والأهداف الوطنية في مجال الطاقة. كما دعت اللجنة إلى ضرورة وضع

مخطط طاقي يتضمن رؤية استراتيجية شاملة لتوجهات الدولة على المدى المتوسط والبعيد، مؤكدة على ضرورة مزيد دعم رأس المال الوطني وتشجيعه لإكسابه القدرة على المنافسة والانخراط في التوجه نحو الاستثمار في مثل هذه المشاريع الطاقية الهامة.

وإثر ذلك، واصلت اللجنة جلستها بالاستماع إلى ممثلين عن مجلس الغرف المشتركة حول مقترح القانون المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بقانون الاستثمار .

وأكد رئيس اللجنة في كلمته أن توسيع دائرة الاستماعات حول مقترح القانون المعروض في صيغته الأولى هدفه الأساسي يكمن في التوصّل بصفة تشاركية إلى وضع صيغة مُجوّدة تؤسس لمنظومة قانونية محفّزة للمستثمر سواء التونسي أو الأجنبي وضامنة لإحداث ديناميكية اقتصادية واجتماعية من شأنها الدفع بعجلة التنمية ببلادنا إلى الأمام.

كما أكد أنه لا بدّ من سن قانون استثمار يأخذ بعين الاعتبار الأهداف المحققة سنويا من حيث العائدات المالية أو مواطن الشغل المحدثة في المجالات الاقتصادية ذات الأولوية داعيا الحكومة لنشر تقرير سنوي للأداء الاستثماري يتضمن عدد المشاريع وقيمة الاستثمارات المنجزة.

وفي عرض موجز، أبرز ممثلو مجلس الغرف المشتركة الأهمية التي يكتسيها المجلس في دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني بصفة عامة باعتباره هيكلا اقتصاديا محوريا يجمع غرف التجارة والصناعة الثنائية التي تربط تونس بشركائها الدوليين ويهدف أساسا إلى تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الخارجية.

كما أفادوا أن مجلس الغرف يضم حاليا 18 غرفة تجارة وصناعة مشتركة وتنضوي تحته 5000 مؤسسة اقتصادية توفر ما يقارب 400 ألف موطن شغل، وذلك فضلا عن مساهمته المالية في الاقتصاد الوطني، إذ تقدر عائدات المؤسسات المنضوية تحته بنحو 22 مليار دينار وتتركز صادراتها في قطاعات حيوية مثل النسيج ومكونات السيارات ولإلكترونيك.

وأوضح ممثلو مجلس الغرف المشتركة أن حضورهم في جلسة الاستماع يندرج في إطار المساهمة في وضع منظومة استثمارية متطورة أخذا بعين الاعتبار السياق الدولي الذي يتسم بالمنافسة الشديدة لجذب رؤوس الأموال والكفاءات، مؤكدين أن تونس تمتلك مؤهلات حقيقية لكنها غير مستغلة بالشكل الكافي بسبب استمرار العوائق الهيكلية.

كما أكدوا أن تحسين مناخ الأعمال يرتكز أساسا على الثقة وسرعة الإجراءات والأمان القانوني، وأن الهدف المرجو هو الانتقال من إطار إداري مقيّد إلى بيئة استباقية، موضحين أن مجلس الغرف المشتركة يعمل كشريك استراتيجي للدولة عبر تقديم مقترحات تشريعية لتطوير منظومة القوانين الاقتصادية، كقوانين المالية ومجلة الاستثمار، وتوحيد أنشطة الغرف المشتركة وتنظيم تظاهرات اقتصادية ومنتديات استثمارية للتعريف بالفرص المتاحة في تونس، بالإضافة إلى دوره كهمزة وصل بين المستثمرين الأجانب والسلطات العمومية لحل الإشكاليات الإدارية واللوجستية.

إثر ذلك، قدم الضيوف جملة من الملاحظات والمقترحات التعديلية حول عدد من فصول مقترح القانون التي تناولوها بالنقاش مع النواب، معبرين عن استعدادهم للتفاعل والتنسيق مع اللجنة في إطار من العمل التشاركي لوضع منظومة استثمارية متطورة وناجعة خدمة لمصلحة الاقتصاد الوطني.

كما تقدموا ببعض المقترحات التي تندرج في إطار التوجهات الاستراتيجية، حيث يرون أنه لا بد من اعتماد آليات للشركات حديثة التأسيس بمنحها اعتمادات ضريبية، بالإضافة إلى ضرورة ضمان الاستقرار الجبائي بالنسبة إلى المشاريع الكبرى والاستثمارات المهيكلة وذلك باعتماد آلية تعاقدية لمدة لا تقل عن 10 سنوات.

وفي إطار تحسين حوكمة الإصلاحات ومتابعة التنفيذ، أكدوا على ضرورة إلزامية نشر النصوص التطبيقية في أجال محددة بدقة، مع إرساء متابعة برلمانية دورية ومنتظمة بالإضافة إلى التفكير في إحداث مرصد مستقل يضم القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لتقييم نتائج الإصلاحات في مجال الاستثمار سنويا.

من جهة أخرى، نبّه ممثلو مجلس الغرف المشتركة إلى ما تسببت فيه مشاكل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية من تحويل لوجهة عديد المستثمرين نحو بلدان أخرى، داعين إلى ضرورة التعجيل بتبسيط الإجراءات، خاصة للراغبين في تكوين شركات أو بعث مشاريع استثمارية وذلك في إطار التشجيع على الاستثمار المحلي.

كما أشاروا إلى وجود نوع من عدم الانسجام بين قانون الاستثمار الذي له توجه نحو الحرية الاقتصادية ومجلة الصرف الحالية المبنية على مبدأ الترخيص، مما قد يحد من نجاعة قانون الاستثمار على أرض الواقع. وأكدوا في هذا السياق على ضرورة تنقيح مجلة الصرف بصفة متزامنة على أن يصبح المبدأ هو التصريح وليس الترخيص.

وفي سياق آخر، أشاد ممثلو مجلس الغرف المشتركة بتطور المهارات المهنية والتقنية لليد العاملة التونسية حيث أصبحت تونس شريكا مهما للعديد من الشركات العالمية بما في ذلك الشركات اليابانية خاصة في المجالات الصناعية والتكنولوجية والتي يتم تسيير عدد منها بكفاءات تونسية عالية.

وأكدوا بالمناسبة أن الكفاءات التونسية تحظى بثقة كبيرة من قبل المستثمر الأجنبي وهذا أكبر دليل على تطور الموارد البشرية التونسية إلا أن القانون لا يشجعها بالقدر الكافي في عديد المجالات كالنسيج ومكونات السيارات وغيرها من القطاعات الأخرى التي تواجه مشاكل عديدة جرّاء القوانين القديمة المكبِّلة والتي لم تعد تواكب التطور التكنولوجي.

وحذروا في هذا الإطار من الخطر الذي أصبح يهدد الاستثمار في تونس والمتمثل في نقص اليد العاملة غير المختصة حيث يواجه المستثمرون صعوبات في إيجاد عملة رغم ما يُلاحظ من بطالة، مما يؤشر على وجود فجوة بين منظومة التكوين وحاجيات السوق من اليد العاملة ولعل أبرز القطاعات المتضررة من هذا الإشكال هو قطاع النسيج والملابس. ودعوا في هذا الإطار إلى ضرورة تأطير وتأهيل هذا الصنف عبر إحداث شراكة بين الوزارات ذات العلاقة فيما بينها لتوفير اليد العاملة في مجال النسيج والميكانيك خاصة. كما عبروا عن تخوفهم من تواتر عمليات استقطاب اليد العاملة التونسية من الخارج، وهو ما قد يؤدي إلى اندثار الصناعات المحلية.

وفي مداخلاتهم، ثمن أعضاء اللجنة العرض الذي قدمه ممثلو مجلس الغرف المشتركة ودعا بعض النواب إلى ضرورة توفير ظروف عمل لائقة للعاملين بعديد المصانع والشركات الناشطة ببلادنا وتشجيعهم وتحفيزهم بما يمكن من مزيد تأطير اليد العاملة التونسية والمحافظة عليها كعنصر فاعل في الاقتصاد الوطني.

كما دعا بعض النواب إلى ضرورة مراجعة القوانين التي تقادمت والتي تحتاج الى تحيين جذري ومعمّق باعتبارها لم تعد مناسبة للواقع الجديد وأصبحت من معيقات التطور الاقتصادي وذلك حتى تكون قابلة للتطبيق على أرض الواقع وكفيلة بتحقيق الأهداف المأمولة في إطار من التناغم والتكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

وفي تفاعلهم مع مداخلات النواب، أكد ممثلو مجلس الغرف المشتركة على أهمية الموقع الاستراتيجي للبلاد التونسية لجذب الاستثمار الخارجي داعين إلى ضرورة الإسراع في دفع عملية إنعاش محركات الاستثمار من خلال إرساء شراكة فعلية بين القطاعين العام والخاص ترتكز أساسا على مبدأ

الشفافية وعلى المراقبة البعدية ومؤكدين على ضرورة إرساء ما يكفي من وسائل للمراقبة من خلال رقمنه الإدارة والحدّ من التوريد العشوائي.

من جهة أخرى، دعا ممثلو الغرف المشتركة إلى ضرورة تكريس مبدأ الاستقرار الجبائي بالنسبة إلى المستثمرين بمناسبة دراسة مشروع قانون المالية كل سنة وذلك على غرار ما هو معمول به في دول أخرى منها المغرب على سبيل المثال.

وذكّروا في هذا السياق بدراسة تم إعدادها من قبل مكتب دراسات عالمي تتعلق بالاستثمار في تونس، حيث تفيد مخرجاتها أنه من ضمن الأولويات للنهوض بهذا القطاع هو العمل على تكريس مبدأ الاستقرار الجبائي وذلك لتفادي زيادة كلفة المخططات الاستثمارية وارتفاع درجة المخاطر. هذا بالإضافة إلى حسن استغلال عامل القرب من مسالك التوزيع باعتباره يقلص من كلفة النقل والتوزيع ويمثل ميزة تنافسية تدعم جاذبية الاستثمار، مع ضرورة تركيز بنية تحتية متطورة من طرقات وموانئ وشبكات اتصال وطاقة وذلك بغرض توفير أفضل الظروف للمؤسسات واستقطاب الشركات الكبرى.

كما أكدوا على أهمية جودة اليد العاملة كعامل أساسي في تطور الاستثمار لأنها تساهم بشكل هام في الرفع من الإنتاجية وفي تحسين جودة السلع والخدمات بما يساعد المؤسسات على الصمود في ظل مناخ تنافسي، وهو ما يشجع المستثمرين على التفكير في توسيع أنشطتهم واستثماراتهم.

وحول النقطة المتعلقة بالتصنيف دون ربطه بالتراخيص، أكد ممثلو مجلس الغرف المشتركة ضرورة التنصيص صراحة على أن كل نشاط غير وارد بالقائمة الخاضعة للترخيص لا بد أن يُعدّ نشاطا حرا مع إلزام الإدارة الجبائية والديوانية باعتماد نفس التصنيف لأنه يختلف من إدارة إلى أخرى على اعتبار أن معضلة المستثمر التونسي هي مسألة التصنيف علما وأن نسبة هامة من الشركات الصناعية المنتصبة في تونس غير مصنفة وهذا من المشاكل المطروحة بشدة وعلى الوزارة المكلفة بالصناعة إيجاد الحلول العاجلة. واقترحوا، لتجاوز هذا الإشكال ورفع التعطيلات الحاصلة، الترخيص لهذه الشركات لمباشرة نشاطها على أن تقوم بالتسوية المتعلقة بالتصنيف لاحقا.

وبخصوص الاستثمار في الخارج، أكد ممثلو المجلس أن هذا التوجه أولوية أكيدة، إلا أن التعارض بين مجلة الصرف وقانون الاستثمار يمثل عائقا أمام الشركات التونسية، وهو ما يستوجب ضرورة مراجعة مجلة الصرف وتحيينها حتى تكون في تناغم وانسجام مع أحكام قانون الاستثمار.

وفي تفاعلهم مع استفسارات النواب حول الأوضاع المهنية والاجتماعية للعمال بالشركات والمصانع الأجنبية بتونس وسبل تحفيزهم لمزيد الإقبال على العمل بها، أكّد ممثلو مجلس الغرف المشتركة أنه توجد بعض المغالطات حيث أن كل الشركات المصدرة تخضع ضرورة لمعايير دولية وهي تفوق قانون الشغل في عملية التصرف في الموارد البشرية. كما تخضع هذه الشركات إلى رقابة من الخارج وهي عملية دقيقة تتضمن محاسبة اجتماعية تُشفع وجوبا بشهادة لتميكن الشركات من التعاقد مع المستثمرين الأجانب، هذا بالإضافة إلى خضوع الشركات المشغلة إلى رقابة تفقدية الشغل. زد على ذلك أن إلزامية التغطية الاجتماعية والتصريح بالعمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي كفيل بضمان الحقوق الاجتماعية للعمال.

هذا وثمن أعضاء اللجنة ما قدمه ممثلو مجلس الغرف المشتركة من مقترحات بنّاءة تعكس عمقا في تشخيص الإشكاليات ووضوحا في الرؤية والتوجه نحو الإصلاح وفق تخطيط استراتيجي فعّال يمتد على المدى المتوسط والطويل في مجال الاستثمار.

وفي ختام الجزء الثاني من جلستها، قررت اللجنة مواصلة النظر في مقترح هذا القانون على أن تتم برمجة جلسات استماع أخرى في شأنه خلال الفترة القادمة.

II. قرار اللجنة:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية:

1- الموافقة بإجماع أعضائها الحاضرين على مشاريع القوانين عدد01 و02 و03 و04 و05 لسنة 2026 المعروضة عليها في إطار إبداء الرأي،

2- المصادقة على تقريرها حول مشاريع القوانين عدد01 و02 و03 و04 و05 لسنة 2026 المعروضة عليها في إطار إبداء الرأي بإجماع أعضائها الحاضرين.

3- مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/26.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
صابر الجلاصي	صالح السالمي